

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٢ موجهتان إلى الأمين العام  
ورئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى  
الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم ما يلي:

شنت المجموعات الإرهابية المسلحة خلال الأيام القليلة الماضية اعتداءات على المدنيين الأبرياء والممتلكات العامة والخاصة في الجمهورية العربية السورية وبخاصة على دمشق وحلب. وارتكبت هذه المجموعات المدعومة بشكل علني بالمال والسلاح من قبل السعودية وقطر وتركيا جرائم فظيعة بحق المدنيين الأبرياء في هاتين المدينتين وما زالت مستمرة حتى هذه اللحظات في مدينة حلب حيث تجتمع عدد كبير من مرتزقة هذه المجموعات المسلحة التي سهلت تركيا عبورهم إلى الداخل السوري فاحتلوا عدة أحياء مكتظة بالسكان واتخذوا منهم دروعا بشرية وقتلوا كل من لا يؤيد إجرامهم وأجبروا الآخرين على مغادرة مساكنهم تحت تهديد السلاح.

ومما يجب أن يستدعي الانتباه والاهتمام أن كل ذلك يحدث بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها السيد كوفي أنان المبعوث الخاص إلى سورية بتاريخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ والتي تم خلالها الاتفاق على مجموعة من الإجراءات لإعادة الأمن والاستقرار إلى سورية من خلال خطة النقاط الست وما تم الاتفاق عليه في اجتماع جنيف. ومن المؤسف أننا لم نسمع من الذين يدعون حرصهم على سورية وعلى حقن دماء شعبها أية دعوات للمجموعات المسلحة لوقف عملياتها المسلحة والتراجع عما قامت به والانضمام إلى العملية السياسية التي تطالب بها الأمم المتحدة وقبلتها حكومة سورية لوقف سفك دماء السوريين، كما أن جميع المحاولات التي قامت بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السورية لبدء العملية السياسية لم تنجح بسبب رفض الإرهابيين المسلحين الدخول في أية عملية سياسية، علما أن ذلك لا يجب أن يكون مفاجئا لأي كان لأن ممثلي المجموعات المسلحة لم يقبلوا الدخول في



مثل هذه العملية وأصدروا عشرات البيانات التي رفضوا فيه النقاط الست ونتائج اجتماع جنيف وما تم التوصل إليه مع السيد أنان عند زيارته إلى دمشق.

وتتعالى الأصوات المنافقة في العواصم التي تتآمر على سورية وخاصة أنقرة والدوحة والرياض وواشنطن وباريس ولندن وبرلين متهمة الحكومة السورية بتصعيد الأوضاع في سورية بدلا من اتهام المجموعات الإرهابية التي هاجمت دمشق وحلب ومدن أخرى في محاولة يائسة لتأمين التغطية السياسية لأعمال هذه المجموعات، التي تضم في صفوفها إرهابيين من دول عربية وأجنبية، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لها والتغطية على جرائمها بما في ذلك الدعوات التي يطلقها مسؤولو هذه الدول لعقد اجتماعات أخرى لمجلس الأمن والجمعية العامة حول الموضوع السوري، علما أن حكومة الجمهورية العربية السورية وقوات حفظ النظام تُمارس حقها في الدفاع عن المدنيين الأبرياء بموجب القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والاتفاق الأولي الذي تم التوقيع عليه بين حكومة الجمهورية العربية السورية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وخاصة المادة السادسة عشرة منه.

إن أكثر ما يدعو لاستغرابنا هو إعلان بعض الأطراف الدولية وخاصة أعضاء دائمين وغير دائمين في مجلس الأمن قرارهم بالعمل ضد سورية من خارج المجلس وإجراءاته بكل ما يعنيه ذلك من تخليهم عن مسؤولياتهم وبهدف تأجيج نيران الأزمة السورية بغية الوصول إلى أهدافهم المعروفة لتغيير مواقف سورية المبدئية وفرض شروط سياسية عليها تتناقض وتطلعات شعبها، وتدمير الدولة السورية.

إننا وانطلاقا من حرصنا على الدور الأخلاقي لمجلس الأمن وانسجاما مع ميثاق الأمم المتحدة، ندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى مطالبة المجموعات المسلحة والدول الداعمة لها بالانسحاب من المدن السورية التي هاجمتها ووقف إرهابها والكف عن هذه الممارسات المفضوحة ودعم خطة أنان ذات النقاط الست والتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال لقائه مع القيادة السورية في دمشق.

وتعيد الحكومة السورية التأكيد على قرارها بتنفيذ خطة السيد أنان ومبادرته وترحيبها بنتائج اجتماع جنيف انطلاقا من إيمانها المعلن بأنه لا حل للأزمة السورية إلا بجلوس ممثلي شعب سورية على طاولة الحوار الوطني لإيجاد مخرج يضمن حقن الدماء وكرامة السوريين وبناء مستقبل سورية واستقرارها بقرار سوري وقيادة سورية.

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. بشار الجعفري

السفير

المندوب الدائم